

الجواب الأول: (6ن)

1. أهمية تقسيم النفقات العامة: (2)

- تسهيل صياغة وإعداد البرامج العامة.
- تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذ الميزانية.
- خدمة أهداف المحاسبة، المراجعة، الرقابة والاعتماد.
- تسهيل دراسة الآثار المختلفة للأنشطة العامة ومعرفة تطورها

2. العوامل المالية: (2)

وهي العوامل المرتبطة بقدرة الدولة على توفير الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات العامة، فعلى الرغم من مرونة موارد الدولة لما لها من سلطة في فرض الضرائب والرسوم والاقتراض إضافة إلى إمكانية قيامها بالإصدار النقدي، فإن هذا لا يتم بصورة مطلقة وإنما يخضع لحدود معينة، وإلا كانت النتائج الاقتصادية بالغة الخطورة. وبذلك فالمقدرة المالية للدولة تتحدد بدورها بالمقدرة على تحمل الأعباء والآثار الاقتصادية لها دون الإضرار بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي.

3. الفرق بين النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية: (2)

النفقات الحقيقية هي تلك المبالغ المالية التي تصرفها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية. أما **النفقات التحويلية** فهي التي لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل من سلع وخدمات أو رؤوس أموال، بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل الوطني من الطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الاجتماعية الأخرى منخفضة الدخل، من أمثلتها الإعانات الاجتماعية والإعانات الاقتصادية.

السؤال الثاني: (6ن)

1. تعريف الرسم: (0,5) هو مبلغ نقدي تحصل عليه الدولة ممن يكون في حاجة إلى خدمة خاصة تنفرد الدولة بأدائها. وتتحدد قيمته حسب الهدف من فرضه، فإن كان الهدف مالياً فإن قيمته تكون أكبر من قيمة الخدمة المقدمة، مثل رسوم التوثيق. وإن كان الهدف تحقيق النفع العام تكون قيمته أقل من قيمة الخدمة المقدمة مثل رسوم التعليم العالي والخدمات الصحية. وقد تكون قيمته متناسبة مع قيمة الخدمة المقدمة على اعتبار أن الهدف الأساسي من المرافق العامة هو تقديم الخدمات اللازمة للأشخاص وليس تحقيق الربح. (1,5)

2. تعريف الضريبة: (1) هي اقتطاع مالي تأخذه الدولة جبرا من الأفراد دون مقابل وبشكل نهائي بهدف تحقيق منفعة عامة. ويرجع الأساس في فرضها إلى نظرية المنفعة قديما وإلى نظرية التضامن الاجتماعي حاليا. (1)
3. الفرق بين: الضريبة النسبية والضريبة التصاعدية: (1) الضريبة النسبية تكون في شكل نسبة مئوية ثابتة للاقتطاع، وقد أخذ بها الماليون التقليديون، كما أنها تحقق مساواة حسابية وليست حقيقية للأعباء العامة. أما الضريبة التصاعدية فتفرض بمعدلات مختلفة باختلاف المادة الخاضعة لها، بحيث يقسم المشرع وعاء الضريبة إلى شرائح، ولكل شريحة معدل خاص بها، وهي أكثر عدالة كما انها وسيلة فعالة لتقليل التفاوت بين دخول الافراد، وقد أخذ بها الماليون المعاصرون، ونظرا لارتفاع معدلاتها فقد تشجع على التهرب الضريبي وتنشيط الاستثمار.

الضريبة الوحيدة والضريبة المتعددة: (1) الضريبة الوحيدة: كانت تفرض قديما على النشاط الزراعي فقط، وقد أخذ بها الطبيعيون على اعتبار ان الأرض هي مصدر الثروة الوحيد. أما الضريبة المتعددة: وتشمل مختلف مصادر الدخل، وهي السائدة في كل الدول.

السؤال الثالث: (8ن)

1. إيجابيات وسلبيات كل من ميزانية البنود والميزانية الصفرية:

إيجابيات ميزانية البنود: (0,75)

- سهولة اعدادها كونها تستند على تقديرات السنة الماضية مع إضافة نسبة مئوية، كما أنها لا تتطلب إجراء دراسات تحليلية للنفقات، ولا تقديم بدائل ولا تقدير عوائد الإنفاق.
- تسهل مهمة الرقابة المالية الشاملة والدقيقة لكافة البنود.
- تسهل عملية المقارنة سواء بين نفقات وإيرادات السنوات السابقة أو بين مختلف البنود.

سلبيات ميزانية البنود: (0,75)

- غير مرنة، نظرا لتحديد النفقات في بنود مخصصة، مما يصعب عملية النقل من بند لآخر.
- تعطي الأولوية للبرامج تحت التنفيذ على حساب البرامج الجديدة.
- صعوبة قياس الكفاءة الإنتاجية للإدارة الحكومية

إيجابيات الميزانية الصفرية: (1)

- إن نقطة البداية عند مناقشة البرامج هي نقطة الصفر، فلا توجد أولوية للمشاريع القديمة على المشاريع الجديدة
- رفع كفاءة نشاطات التخطيط والرقابة وإعطاء مرونة كبيرة في عملية اتخاذ قرارات تمويل الأنشطة الحكومية الجارية.
- القدرة على تخفيض الموازنات أو الحد من زيادتها بما يمكن من التخصيص الفعال للموارد.

- قد تؤدي إلى تخفيض معدلات الضرائب على المدى البعيد لما توفره من موارد ناجمة عن ترشيد الإنفاق.

سلبات الميزانية الصفرية: (1)

- نقص المعايير الضرورية لعملية تقييم ومراجعة البرامج الحكومية
- الارتفاع الكبير في تكاليف تطبيقها، فهي تستلزم تدريباً خاصاً ومهارات عالية المستوى للموظفين القائمين عليها.
- طول الوقت اللازم لإعدادها.
- صعوبة إلغاء بعض المشاريع لاعتبارات سياسية أو اجتماعية.

2. الإجراءات المتبعة في حالة اختلاف المبالغ الفعلية عن تلك الواردة في الميزانية العامة

بالنسبة للإيرادات: (1) إذا كانت الفعلية منها أكبر من المتوقعة، توضع الأموال الفائضة في صندوق للحالات الطارئة مستقبلاً، وإذا كانت الفعلية أقل من المتوقعة، فهذا يستلزم فرض ضرائب جديدة أو التوسع في الوعاء الضريبي، أو السحب من الاحتياطي، أو اللجوء إلى القروض.

بالنسبة للنفقات: (1) يجب التقيد بالاعتمادات المخصصة، كونها تمثل الحد الأقصى لما يمكن إنفاقه، وبذلك يجب أن يكون الإنفاق الفعلي أقل أو مساو للاعتماد المخصص لكل غرض، ولا يمكن أن يزيد إلا بعد أخذ رأي السلطة التشريعية وصدور قانون بذلك.

3. دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي:

وذلك من خلال معالجة مختلف الاختلالات الاقتصادية:

الكساد (زيادة النفقات وتخفيض الضرائب) (1) والتضخم (تقليص النفقات وزيادة الضرائب) (1)

وتحقيق العدالة والرفاه الاجتماعي وتقليل الفوارق بين الطبقات من خلال تقديم إعانات مالية وخفض أو إلغاء الضرائب لبعض الفئات، والرفع منها بالنسبة للفئات الميسورة. (0,5)